● أخبار قصيرة

إيران تعلن عن خططها في مجال مكافحة غسيل الأموال

قدم الوفد الإيراني المشارك في الاجتماع الـ ٤٠ لـ«مجموعة العمل المالي من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب» في إطار منطقة أوراسيا، قدم شرحاً حول الخطط المتبعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهذا الخصوص، بما في ذلك منح المزيد من الصلاحيات الرقابية للبنك المركزي الإيراني. ويقود الوفد الإيراني الى هذا الاجتماع الذي عقد بمدينة بيشكك القرغيزية، نائب وزير الاقتصاد والشؤون المالية هادي خاني، ويضم الوفد ممثلين عن شرطة الأمن الاقتصادي والبنك المركزي ومصلحة الجمارك ومنظمة الضرائب الوطنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
وفند رئيس الوفد الإيراني، في كلمته خلال الاجتماع، كافة الشائعات والأجواء المثارة من قبل الدول المناوئة للتقليل من جهود وبرامج الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

نمو السيولة النقدية ينخفض من ٤٢ إلى ٢٦٪

أعلن وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي إن الحكومة الثالثة عشرة برئاسة الشهيد آية الله رئيسي تمكنت منذ بدء مهمتها من خفض نمو السيولة النقدية في البلاد من ٤٢٪ إلى ٢٦٪ بفضل الإدارة النقدية الجيدة والانضباط المالي.
وقال صولت مرتضوي، الأربعاء، في حفل تأبين شهداء الخدمة، في مدينة يزد (وسط): بفضل الإجراءات الجيدة والصادقة للحكومة وتخطيط الشهيد رئيسي، انخفض معدل الفقر في البلاد بمقدار ٦/٥ مليون شخص وأن هذه العملية مستمرة بهمم المسؤولين.
وأشار مرتضوي إلى إجراءات ونتائج أخرى للحكومة الثالثة عشرة الحالية وشخص الشهيد رئيسي، قائلاً: إن إنتاج القمح تجاوز ١٤ مليون طن وتم ضمان شراء ١١ مليون طن منه من المزارعين.

المركزي الإيراني يستبعد توحيد سعر الصرف

قال رئيس البنك المركزي الإيراني: إن العقوبات والحظر الأجنبي تحول دون توحيد سعر الصرف في البلاد.
وأوضح محمدرضا فرزين أن «خلق توقعات تضخمية سلبية من خلال القنوات غير الرسمية وسوق التهريب إلى جانب التوترات السياسية زاد من سعر الصرف في البلاد».
واستبعد فرزين أن يكون للعملات الأجنبية سعر موحد في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ «سياسة الاستقرار الاقتصادي».

مع إرساء الاستقرار النسبي وتطوير التعاون والبنية التحتية التجارية بين البلدين

تصدير ٢٢٠٠ سلعة إيرانية إلى العراق بقيمة ١٢ مليار دولار

الوفاق/ وكالات

أعلن رئيس دائرة تنمية الأراضي والتطوير الإقليمي في منظمة التخطيط والموازنة للجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تصدير ٢٢٠٠ سلعة إيرانية إلى العراق، لافتاً الى أن الصادرات الإيرانية للعراق قد بلغت نحو ١٢ مليار دولار. وعقد يوم الإثنين الماضي لقاء بعنوان «بحث فرص وتحديات جذب المستثمرين العراقيين وتعزيز العلاقات التجارية الثنائية بما يتماشى مع مكانة إيران في سلاسل القيمة الإقليمية»، بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية ومنظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والفنية ومنظمة تنمية التجارة وغرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية.
وأشار جعفر حسيني إلى العمل على جذب مستثمري القطاع الخاص المحلي وكذلك الأجنبي، وخاصة من الدول المجاورة لتمويل هذا البرنامج.

نمو الصادرات الإيرانية إلى العراق ١٥ ضعفاً

وأضاف حسيني بأن العراق يعتبر من أغنى دول الشرق الأوسط، من حيث امتلاكه ٨٥ مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي، ١٣٠ طناً من احتياطي الذهب و١٤٧ مليار احتياطي مؤكد من برميل النفط الخام (المرتبة الرابعة عالميا)، موضحاً انه حقق من بيع النفط الخام دخلاً يوازي ٧٦ مليار دولار في ٢٠٢١، و ١٢٠ مليار دولار في ٢٠٢٢. وأوضح: إنه ومع إرساء الاستقرار النسبي في العراق وتطوير التعاون والبنية التحتية التجارية بين البلدين على مدى السنوات العشرين الماضية، فقد نمت الصادرات الإيرانية إلى العراق بشكل ملحوظ لتحقق ١٥ ضعفاً، بحيث ارتفعت من حوالي ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى أكثر من ١٠ مليارات دولار العام الماضي.

١٢ مليار دولار.. قيمة الصادرات

وذكر حسيني: إنه من بين ٣٥٠٠ سلعة إيرانية مصدرة إلى العالم، هناك حالياً أكثر من ٢٢٠٠ سلعة تصدر حالياً الى العراق، لافتاً الى أن أكثر من نصف رجال الأعمال الإيرانيين النشطين في الأسواق العالمية يتواجدون في السوق العراقية، ولاتقتصر الصادرات الإيرانية إلى العراق على السلع فحسب، إنما تتخطى ذلك لتشمل الخدمات الفنية والهندسية والكهرباء والتي تعد من العناصر المهمة الأخرى للصادرات الإيرانية الى العراق والتي بلغت حوالي ١٢ مليار دولار.
وفي معرض الإشارة الى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران والعراق، أكد حسيني على ضرورة تعزيز البنية التحتية التجارية لمحافظة كرمانشاه باعتبارها أهم طريق وممر لتصدير إيران الى العراق. كما أضاف: إنه من الضرورة تطوير البنية التحتية التجارية من أجل تسهيل وتبسيط التجارة بين البلدين، توعية وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في العراق، تطوير الأعمال من خلال إرسال واستقبال وفود الأعمال والمشاركة في معارض البلدين وإنشاء مراكز أعمال إيرانية في المدن العراقية وتعزيز الميزان التجاري من خلال تنمية الواردات من العراق.

الأنشطة الهامة وذات الأولوية في العراق

وفي هذا اللقاء، تطرق حسيني الى الأنشطة الهامة وذات الأولوية لإيران في العراق، ومنها: تعويض جزء من فائض الميزان التجاري مع العراق من خلال استيراد النفط من هذا البلد وتصديره من ميناء جاسك، المساعدة في تواجد الشركات الإيرانية في مجال توزيع المنتجات النفطية، وخاصة في أنشطة المصب والمنبع. علاوة على ذلك، إنشاء شبكة متشعبة على مستوى البيع بالتجزئة من أجل المساعدة في توفير فرص عمل للشباب العراقي، تطوير المنصات المتعلقة بتوزيع السلع والخدمات أوالنقل داخل المدن لمساعدة الوضع الوظيفي، وخاصة للشباب المتعلم. وكذلك إنشاء مدن صناعية حدودية مشتركة بهدف نقل جزء من سلسلة قيمة الصناعات المستخدمة في مجالات الصناعات الغذائية أو الصناعات النسيجية إلى العراق، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية إعادة التصدير من هذا البلد، وأيضاً إنشاء ممر تجاري لاستيراد المنتجات الغذائية من آسيا الوسطى وروسيا وتصدير المنتجات المحلية من الحدود الغربية. وقد حضر هذا اللقاء ممثلون عن وزارتي خارجية البلدين، منظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والفنية في إيران، منظمة تنمية التجارة الإيرانية وغرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة في إيران.

مصلحة الجمارك الإيرانية تعلن إستئناف تصدير وترانزيت البضائع من الجمارك الحدودية للبلاد باتجاه إقليم كردستان العراق

إستئناف تصدير البضائع لإقليم كردستان

من جانب آخر، أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية، عن استئناف تصدير وترانزيت البضائع من الجمارك الحدودية للبلاد باتجاه إقليم كردستان العراق. وأوضحت الجمارك: أنه نظراً للتوقف الذي حصل لعدة أيام في تصدير وترانزيت البضائع من الجمارك الحدودية الايرانية إلى إقليم كردستان العراق بسبب احتجاج السائقين، فقد عادت أنشطة التصدير والعبور إلى روتينها الطبيعي قبل بضع ساعات.
وبحسب الجمارك الإيرانية، فان إقليم كردستان العراق كان قد أعلن، في وقت سابق، أن الشاحنات التي تحمل البضائع المتجهة إلى إقليم كردستان، سواء في إجراءات التصدير أو العبور، يجب أن تدفع ١٥ ألف دينار لشركة محددة مقابل بوليصة الشحن، وإلا فان الدولة المقابلة سترفض قبول الشاحنات، مما أدى الى احتجاج السائقين الإيرانيين والعراقيين وتوقف عملية التصدير والعبور إلى الإقليم منذ أيام قليلة؛ لكن بناء على الإتفاقيات المبرمة بين مسؤولي جمارك إقليم كردستان العراق وسائقي الشاحنات، فقدتم استئناف تصدير وعبور البضائع إلى الإقليم بدءاً من اليوم (الجمعة).

الصادرات غير النفطية تزداد بنسبة ٣/٨٪ في الفترة المذكورة

التجارة الخارجية لإيران تبلغ ٢٥/٣ مليار دولار خلال شهرين

أعلن نائب وزير الاقتصاد رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية، أن قيمة التجارة الخارجية للبلاد هذا العام (العام الإيراني بدأ في ٢٠ آذار/ مارس) بلغت ٢٥ ملياراً و ٢٨٠ مليون دولار، لافتاً الى أن صادرات البلاد غير النفطية شهدت زيادة بنسبة ٣/٨٪ في الشهرين الأولين من العام الجاري مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.
وأوضح محمد رضواني فر، الخميس، أن صادرات البلاد غير النفطية في الشهرين الأولين من هذا العام بلغت ٨ مليارات دولار بزيادة قدرها ٣/٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مبيناً أن زنة الصادرات غير النفطية خلال الشهرين الأولين من هذا العام بلغت ٢٣/٥ مليون طن، بزيادة قدرها ٨/٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأعلن نائب وزير الاقتصاد أن قيمة التجارة الخارجية للبلاد (إجمالي الواردات والصادرات) في الشهرين الأولين من العام الجاري بلغت ٢٥ ملياراً و ٢٨٠ مليون دولار. وأضاف: إن حجم صادرات البلاد بما فيها النفط الخام وزيت الوقود، الخدمات الهندسية الفنية وتجارة الأمتعة بلغت ١٦ مليار دولار.

٧/١٣ مليار دولار فائض التجارة الخارجية

وقال رضواني فر: في الشهرين الأولين من العام، بما في ذلك تصدير النفط الخام وزيت الوقود (المعلن من قبل وزارة النفط) والخدمات الفنية والهندسية، كان هناك فائض قدره ٧/١٣ مليار دولار في التجارة الخارجية؛ ومن دون صادرات النفط الخام وزيت الوقود والخدمات الفنية والهندسية، لدينا عجز في التجارة الخارجية بنحو مليار دولار. وأضاف رئيس مصلحة الجمارك: تم خلال شهرين من العام الجاري تصدير ٨/٣ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية بقيمة ٣/٥ مليار دولار بزيادة ٤/٥٪ في الوزن و٨٪ في القيمة. وتابع: إن الفئات الثلاث الرئيسية لسلع التصدير في الشهرين الأولين من العام الجاري هي البروبان المسال بقيمة ٥٥٩ مليون دولار، والغاز الطبيعي المسال بقيمة ٥٥٣ مليون دولار، والميثانول بقيمة ٣٩٥ مليون دولار. وأوضح: أنه من بين العناصر الرئيسية العشرة لسلع التصدير، يعزى أعلى نمو في القيمة إلى الغازات النفطية والهيدروكربونات الغازية المسالة بنسبة ١١٠٪، وقضبان الحديد أو الصلب بنسبة ٢٤٪، واليوريا بنسبة ١٤٪.
وعن السلع التي شهدت أكبر انخفاض في القيمة بين السلع العشرة الرئيسية للصادرات، قال رضواني فر: إن خام الحديد المضغوط ومركزاته بنسبة ٢٣٪، وسبائك الحديد والصلب بنسبة ٢٣٪، والبيوتان المسال بنسبة ١٨٪ شهدت أكبر انخفاض في القيمة.

أكبر وجهات تصدير البضائع الإيرانية

وأعلن نائب وزير الاقتصاد: أن متوسط القيمة الجمركية لكل طن من السلع المصدرة وصل من ٣٥٨ دولاراً في الشهرين الأولين من العام الماضي إلى ٣٤٢ دولاراً في الشهرين الأولين من العام الجاري، أي أنه انخفض بنسبة ٤٪. وعن أكبر الوجهات التصديرية للبلاد خلال شهرين من العام الجاري، قال رضواني فر: الصين بـ٢/٢ مليار دولار، العراق بـ١/٦ مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة بمليار دولار، تركيا بـ٧٢٩ مليون دولار، باكستان بـ٣٨٣ مليون دولار، أفغانستان بـ٣٥١ مليون دولار والهند بـ٣٠٢ مليون دولار هي وجهات التصدير السبعة الرئيسية لإيران. وصرح: إنه تم خلال شهرين من العام الجاري تصدير ٨١٪ من الوزن و٨٣٪ من القيمة الإجمالية لصادرات البلاد غير النفطية إلى الدول السبع المذكورة أعلاه.

الصين بـ٢/٢ مليار دولار، العراق بـ١/٦ مليار دولار، الإمارات بمليار دولار، تركيا بـ٧٢٩ مليون دولار، باكستان بـ٣٨٣ مليون دولار، أفغانستان بـ٣٥١ مليون دولار والهند بـ٣٠٢ مليون دولار وجهات التصدير الرئيسية لإيران

إستيراد ٥/٨ مليون طن بضائع

وعن حجم الواردات خلال شهرين من العام الجاري، قال رئيس مصلحة الجمارك: دخل البلاد خلال هذه الفترة ٥ ملايين و٨٤٨ ألف طن بضائع بقيمة ٩/١ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ١٣٪ من الوزن و٩٪ من حيث القيمة.
وأضاف: إن ٣ أصناف رئيسية من السلع المستوردة في الشهرين الأولين من العام الجاري هي الذرة للماشية بقيمة ٦٤٥ مليون دولار، والذهب الخام بقيمة ٣٣٠ مليون دولار، وفول الصويا بقيمة ٣٢٦ مليون دولار.
وذكر: من بين العناصر العشرة الرئيسية للسلع المستوردة، تعزى أكبر زيادة من حيث القيمة إلى فول الصويا بنمو ٦٥٢٪، والسكر بنمو ٥٩٧٪، والذهب الخام بنمو ٣١٨٪.

الدول الرئيسية في مجال الواردات

وتابع رئيس مصلحة الجمارك: من بين الأصناف العشرة الرئيسية للسلع المستوردة، كان أكبر انخفاض من حيث القيمة الدولارية يتعلق بالأرز بانخفاض ١١٪، وفول الصويا بانخفاض ١٠/٧٪، والذرة الحيوانية بانخفاض ٦٪.
وعن الدول السبع الرئيسية التي تستورد منها إيران، قال رضواني فر: خلال هذه الفترة، كانت الإمارات العربية المتحدة بـ٢/٧ مليار دولار، الصين بـ٢/٦ مليار دولار، تركيا بـ١/١ مليار دولار، ألمانيا بـ٣٢٨ مليون دولار، الهند بـ٢٤٩ مليون دولار، سويسرا بـ١٩٤ مليون دولار وهولندا بـ١٩٣ مليون دولار الدول السبع الرئيسية لواردات إيران.